



الإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي

صفية عبد الصمد محمد

عواد الخلف

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ القبول: 2018-02-07

تاريخ الاستلام: 2017-11-21

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى دراسة قرينة من قرائن إعلال الحديث، وهي قرينة «السند الذي لا يجيء»، ببيان مفهومها، وشروطها، وصيغها، وتطبيقاتها من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي. وسعى البحث إلى بيان المقصود بالسند الذي لا يجيء، وعلاقته بعلم علل الحديث، والكشف عن الأحاديث المعلّة بالسند الذي لا يجيء في كتاب العلل لابن أبي حاتم، مع تخريجها والتعليق عليها. وانتهج البحث المنهج الوصفي والتحليلي. ومن أهم نتائج البحث: أن السند الذي لا يجيء هو وصف أو استتكار لرد سند عند عدم ثبوت رواية الراوي عن شيخه ومخالفة نسق الرواية، ويكون الوهم في جميع الأحاديث المعلّة بهذه القرينة ممن دون الراوي الذي لم تعرف روايته عن شيخه لا من الراوي نفسه.

الكلمات الدالة: الحديث، علل الحديث، قرائن إعلال الحديث، السند الذي لا يجيء، الأحاديث المعلّة.





الإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

الافتتاحية:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا ونبيينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن علم علل الحديث من أدق أنواع علوم الحديث وأغمضها، وأهمها وأنفعها، ولم يتكلم فيها إلا أهل الحفظ والممارسة والخبرة، قال ابن الصلاح -رحمه الله-: «اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»⁽¹⁾.

وقال ابن حجر -رحمه الله-: «وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله -تعالى- فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني. وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه»⁽²⁾.

والانشغال بهذا العلم ينمي النظر والبحث، ويعين على إدراك دقائق علم الحديث وطرائق أهله، وفي هذا يقول السخاوي -رحمه الله-: «فإن الله -تعالى- بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه، وعلله، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين.

فتقليدهم، والمشى وراءهم، وإمعان النظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم، وجودة التصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى والتواضع يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية، ولا قوة إلا بالله»⁽³⁾.

وبالنظر في أحكام النقاد في إعلال الأحاديث، نجد أن علماء العلل يعلنون الأحاديث ببيان جنس العلة في كثير من الأحيان، وقد يقصر بيانهم عن التعبير عما في أذهانهم، فيحكمون بإعلالها مطلقاً دون تصريح بجنس العلة، وربما اكتفى بعضهم بذكر القرينة الدالة

(1) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص: 187.

(2) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص: 92.

(3) السخاوي، فتح المغيب، ج: 1، ص: 289.





على علة في الحديث.

ومن تلك القرائن قرينة (السند الذي لا يجيء)، وهي من القرائن التي لم تتل حظها الكافي من الدراسة والبحث، ولم يُكتب فيها -حسب ما وقفنا عليه- ما يشفي الغليل في التعريف بها ودراسة تطبيقاتها، فرأينا أن نبذل ما بوسعنا في جمع شتات هذا الموضوع، وعرضه في قالب بحثي يسعى لأن يقدم إضافة علمية في هذا المجال.

وبعد البحث في أمهات كتب العلل والسؤالات المطبوعة تبين لنا والله أعلم أن الإمام أبا حاتم الرازي -رحمه الله- كان المبرز في ميدان الإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء، حيث اعتمد عليها في إعلال عدد من الأسانيد، ولم نقف على من استعمل صيغة: (فلان عن فلان لا يجيء) سواء -وهي الصيغة المشهورة للإعلال بهذه القرينة-.

ولذا اخترنا كتاب علل الحديث لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ليكون المنطلق لكتابة هذا البحث، جمعاً لتطبيقاته، ودراسة لها، لتكون مثرية للموضوع، وموضحة لمعالمه.

الدراسات السابقة:

أشار الدكتور عادل الزرقى في كتابه قواعد العلل وقرائن الترجيح إلى هذا الموضوع⁽¹⁾، وتناوله الشيخ طارق بن عوض الله بشيء من التفصيل فيما يتعلق بالجانب النظري، وذلك في كتابه: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، وشرح منظومة لغة المحدث.

وقد رفع الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي حفظه الله بتاريخ 14/5/2018م في حسابه على تويتر بحثاً بعنوان: مصطلحا (لا يجيء أو لا يستوي) عند الإمام أبي حاتم الرازي.. دراسة تطبيقية، للباحثين: الدكتور أحمد عبد الله أحمد أحمد، والدكتور محمد فاروق محمد جزر. والبحث من منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنين، القاهرة، 2016م.

(1) وأفاد منه الباحث عبد الغني محمد نادر في رسالته الموسومة بالقرائن وأثرها في تعليل الأحاديث.. دراسة تأصيلية تطبيقية، وذكر ما يتعلق بالموضوع تحت عنوان قرينة غرابة السند.





الإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

وبالاطلاع على البحث تبين أن الباحثين الفاضلين قاما بجمع الأحاديث التي استعمل فيها أبو حاتم الرازي صيغتي: لا يجيء، ولا يستوي، من كتاب العلل لابنه ودراستها، وتناولوا الموضوع من جهة المحاولة عن كشف مراد الإمام أبي حاتم الرازي من هذين اللفظتين كمصطلحين. وبما أن الكتاب الذي اعتمده الباحثان في استخراج التطبيقات هو نفس الكتاب الذي اعتمدنا عليه -لكون الإمام أبي حاتم هو من تفرد باستعمال هذه الصيغة في الإعلال-، تشابهت عدد من الأحاديث المستخرجة، مع زيادة في بحثنا للألفاظ الأخرى التي لم يطرّفوا لها مثل: ليس له نظام، فلان عن فلان يستحيل، فلان عن فلان لا يكون و نحوها، لكوننا تناولناها من حيث إن هذا الصنيع من الإمام أبي حاتم الرازي هو من باب استعمال قرينة من قرائن إعلال الحديث ولم يكن مجرد مصطلح تكرر وروده، وذكرنا من سبقنا بالإشارة إلى ذلك، واجتهدنا في جمع شتات الموضوع من الناحية النظرية، ثم قمنا بدراسة جملة من المصطلحات التي ذكرها أبو حاتم في كتابه واستخلصنا منها صيغاً أخرى مستعملة في الإعلال بهذه القرينة دون الاختصار على لفظ: لا يجيء.

كما أفردنا في بحثنا مطلبين لبيان المقصود بالسند الذي لا يجيء، وتوضيح شروط استعمال هذه القرينة، وصيغها، وعلاقتها بعلم العلل، وقد خلا منها بحث الدكتورين الفاضلين.

أضف إلى ذلك اختلاف أهم نتائج البحث باختلاف طريقة الدراسة وزاوية النظر للموضوع. وذلك في ما توصل إليه الباحثان من أن الإمام أبا حاتم يريد بقوله: لا يجيء: لم يسمع. وهذا يغاير ما توصلنا إليه بعد البحث من كون الإمام أبي حاتم لا يقصد عند الإعلال بهذه القرينة نفي سماع الحديث فحسب، بل يريد به أبعد من ذلك؛ إذ يجتمع في سند الحديث المعلّ بهذه القرينة اشتماله على رواية راوٍ لا يثبت سماعه من شيخه، ومخالفة نسق الرواة في عامة الأسانيد الصحيحة، وتكون العلة عند استعمال هذه القرينة ممن دون الراوي لا من الراوي نفسه، وفي البحث تفصيل ذلك مع الاستدلال. والله أعلم.





خطة البحث:

قسّمنا البحث بعد الافتتاحية إلى تمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد، وفيه: لمحة موجزة عن قرائن التعليل، وبيان أنها لا تنحصر بعدد.

المطلب الأول: بيان المقصود بالسند الذي لا يجيء.

المطلب الثاني: علاقة السند الذي لا يجيء بعلم علل الحديث.

المطلب الثالث: الأحاديث المعلّة بالسند لا يجيء في كتاب العلل لابن أبي حاتم.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

منهجية كتابة البحث:

انتهجنا في كتابة البحث ما يأتي:

- تتبعنا شذرات ما كتب في الموضوع نظرياً عند الباحثين المعاصرين، ثم قمنا باستقراء كتاب العلل لابن أبي حاتم وتتبّع الأحاديث التي أعلّها أبو حاتم بالسند الذي لا يجيء.
- استعنا بجملة ما وقفنا عليه في كتابة الجانب النظري.
- قمنا بدراسة الأحاديث التي أعلّها أبو حاتم بالسند الذي لا يجيء، وذلك بالقيام أولاً بجمع طرق الحديث والنظر فيها مجتمعة، ثم اقتصرنا في البحث على ذكر مَنْ أخرج الطريق الذي أعلّه أبو حاتم، مع الإشارة إلى وجود متابعات أخرى أو شواهد حسب كل حديث، وأتبعناه بالتعليق على الحديث بما تيسّر.
- اشتمل نطاق البحث عن طرق الحديث والأسانيد على الكتب الآتية:

الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند الطيالسي، ومسند عبد الرزاق، ومسند الحميدي، وسنن سعيد بن منصور، ومسند ابن أبي شيبة، ومسند أحمد، ومسند عبد بن حميد، ومسند الدرامي، والمراسيل لأبي داود، والشمال المحمدية للترمذي، ومسند البزار، والسنن الكبرى للنسائي، والمنتقى لابن الجارود، ومسند أبي يعلى الموصلي، وصحيح ابن





الإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

خزيمة، وشرح معاني الآثار، وشرح مشكل الآثار، كلاهما للطحاوي، صحيح ابن حبان، والمعجم الكبير، والمعجم الأوسط، والمعجم الصغير، ثلاثتها للطبراني، وسنن الدارقطني، والمستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم، وسنن الكبرى للبيهقي، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي، والمطالب العالية لابن حجر العسقلاني.

هذا، ونقدم هذا البحث لبنة من اللبنة الأولى في التقعيد النظري لهذه المسألة، لعله يفضي لدراسات أخرى موسعة تصقل جوانب الموضوع بإذن الله. ونستغفر الله عما فيه من الوهم والزلل والخلل، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وسلم.

التمهيد:

استعان أئمة العلل بقرائن متعددة للكشف عن علل الحديث، واختلفت هذه القرائن حسب حال كل حديث، فعند جمع الطرق والموازنة بينها، يفهم الناقد مواقع العلل وأسبابها، ويتبين له صحيح الحديث من سقيمه، ويتضح له ما خفي على غيره، وذلك لما رزق به أئمتنا الأسلاف جهابذة الحديث من اطلاع حاي وفهم عميق، ولما وفقهم الله إليه من إحاطة بأسانيد الحديث، واستحواذها على كل اهتماماتهم، وجلّ أوقاتهم.

ومن كانت هذه أحوالهم لا يستغرب منهم إنكار الحديث المعلّ فور سماعه، وتمييز الشاذ بمجرد الاطلاع عليه، قال البيهقي -رحمه الله-: «وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يُعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنما يعرف بكثرة السماع، ومجاسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم، والنظر في كتبهم، والوقوف على روايتهم حتى إذا شذ منها حديث عرفه»⁽¹⁾.

وقرائن التعليل كثيرة لا تنحصر بعدد؛ منها ما يكثر استعماله، ومنها ما يندر، ومنها ما أشبعت الكتابة فيه، ومنها ما قلّ تناوله، والتعبير عن هذه القرائن أيضاً يتعدد ويتميز تبعاً لسياق الأحاديث. قال ابن رجب -رحمه الله-: «حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خصوا بها عن

(1) البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج: 1، ص: 143.





سائر أهل العلم»⁽¹⁾.

ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على إحدى هذه القرائن وهي مسألة الإللال بقريضة السند الذي لا يجيء، وذلك بعد النظر في إحدى أمهات المصنفات في هذا العلم، وهو كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي، راجين أن نقدم فيه ما ينفع قارئه، والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المطلب الأول:

بيان المقصود بالسند الذي لا يجيء

يقصد بالسند الذي لا يجيء الإتيان بإسناد غريب لا يُعرف، ولم يسبق مجيؤه في الأحاديث، فيُشعر بوجود علة في الإسناد لغرابة تركيبه.

فيمكن تعريف السند الذي لا يجيء بأنه: وصف أو استنكار لرد سندٍ عند عدم ثبوت رواية الراوي عن شيخه ومخالفة نسق الرواية.

وتوضيح ذلك أن عبارة (السند الذي لا يجيء) هي جملة في محل وصف، لإللال سند بعدم ثبوت رواية أحد رواته عن شيخه، وكون مجيئها على التوالي مخالفٌ لنسق الرواية في عامّة الأسانيد الصحيحة⁽²⁾، وقد يُعبّر عنها أحياناً بمجرد الاستنكار دون الوصف؛ كأن يقال: (فلان عن فلان!).

ويشترط للإللال بهذه القرينة أمران:

الأول: اشتمال السند على رواية راوٍ عن شيخ، لا تعرف روايته عنه، ويستغرب مجيئها في الإسناد على التوالي.

والثاني: أن يكون سبب غرابة التركيبة الإسنادية هو مخالفة نسق الرواة في عامة الأسانيد، إذ لم تثبت رواية الراوي المذكور عن شيخه في أي من الأسانيد الصحيحة، وجاء هذا الإسناد بذكرهما، مما ينبئ عن علة فيه، يحتمل أن يكون بسبب تصحيف، أو قلب راوٍ

(1) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج: 1، ص: 163.

(2) وقد تجيء في أسانيد ضعيفة لا تصح، فلا يعول عليها، ويدل على ذلك ما جاء في الحديث السادس والتعليق عليه، يُنظر: ص: 20 - 21 من هذا البحث.





الإعلال بقريئة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

براو، أو إدخال إسناد في آخر، أو غير ذلك.

وتكون العلة في هذه الحالة ممن دون الراوي، لا من الراوي نفسه، وهذا ملحظ دقيق يجب التنبيه إليه خشية وقوع الالتباس بين هذه القريئة وغيرها، إذ لا يقصد أئمة الحديث عند الإعلال بهذه القريئة بيان الانقطاع بين الراوي وشيخه، أو نفي سماع الحديث منه، فتلك أجناس أخرى بيّنها العلماء وأعلّوا بها.

وهذا ما بيّنه الشيخ طارق بن عوض الله في حديثه عن استدلال الأئمة أحياناً على عدم صحة المتابعة بغرابة التركيبة الإسنادية، فقال: «أحياناً يستدل أئمة الحديث على عدم صحة هذه المتابعة بغرابة الإسناد، من حيث أن رواية هذا المتابع عن هذا الشيخ لا تعرف، ولا تجيء في الأحاديث، فيقولون في إعلال مثل ذلك: (فلان عن فلان لا يجيء)، أو (فلان لا يُعرف بالأخذ عن فلان)⁽¹⁾، ونحو هذا ... وبطبيعة الحال؛ فإن الأئمة لا يقصدون في هذه المواضع إعلال الحديث بالانقطاع بين هذا الراوي والمتابع وبين شيخه، وإنما العلة عندهم ممن دون هذا الراوي، فهو لم يثبت عنه حتى يُعمل بعدم سماعه من شيخه»⁽²⁾. وذكر أمثلة على ذلك، وسيأتي عند ذكر النماذج التطبيقية ما يؤكد بإذن الله.

وبعد استقراء كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي، وقفنا على صيغ متعددة وكلها مما نقله عن أبيه في التعبير عن السند الذي لا يجيء، وهي:

1. فلان عن فلان لا يجيء، -كما في الأحاديث (1،2،4،5،6،7،8،12،13،14،15) .
2. فلان عن فلان لا يستوي، -كما في الحديثين (9،11) -.
3. فلان عن فلان يستحيل، -كما في الحديث (4) -.
4. فلان عن فلان! -استنكاراً-، -كما في الرواية الثانية من الحديث (1) .
5. فلان عن فلان: ليس له نظام، وهذا الحديث لا أعرف ما هو! -كما في الحديث (3) .
6. فلان عن فلان لا يكون -كما في الحديث (10) .

- (1) يُدخل المصنفون في العلل استعمال هذه الصيغة (فلان لا يعرف بالأخذ عن فلان) تحت جنس آخر من أجناس العلة، وهو: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع عن روى عنه. وإدخال الأحاديث المعلّة بهذه الصيغة تحت هذا الباب سيؤدي إلى خلط بين النوعين. والله أعلم.
- (2) طارق عوض الله، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، ص: 269.





المطلب الثاني:

علاقة السند الذي لا يجيء بعلم علل الحديث

هياً الله للسنّة رجالاً كانوا أوعية حفظ، ومصادر ضبط وإتقان، يدركون عللها الخفية، وينفون عنها كلّ دخيل. وكانت معرفة نسق الرواة في أسانيد الحديث، وإدراك الغرابة في الإسناد بمجرد سماعه، هبة من الله لخاصّتهم، وأمر لا يتقطن إليه إلا حافظٌ ماهراً جامعٌ لأسانيد الأحاديث.

وقد ألع الأستاذ الدكتور نور الدين عتر إلى هذا الموضوع في كتابه لمحات موجزة في أصول علل الحديث، تحت مبحث تتبع الطرق والروايات لاكتشاف علل الحديث، فذكر أن من مسالك هذه الطريقة: «موازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامة الأسانيد، فيتبين منه أن تسلسل هذا الإسناد تفرد عن المعروف من وقوع رواته في الأسانيد، مما ينبه على علة خفية فيه، وإن كانت هذه العلة يصعب تعيينها، وهذا أمر لا يدرك إلا بالحفظ التام والتمعن الدقيق، وسرعة الاستحضار الخاطف لجمال الأسانيد في الدنيا»⁽¹⁾، ثم قال: «وهذا قد أدخله الحاكم في تعريفه للشاذ؛ فإنه قال في حديث قتيبة بن سعيد، ثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار...، قال الحاكم: (هذا حديث رواه أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن. لا نعرف له علة نعلله بها ... ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية)⁽²⁾ ... ولولا أن لما ذكرنا أثراً في إعلال الحديث لما ذكره الحاكم»⁽³⁾.

فلمعرفة نسق الرواة في الأسانيد أثر بالغ في الكشف عن علل الحديث، وعُرف الاهتمام به قديماً عند جهابذة علماء هذا الفن - وإن لم يعبر عنه بهذه الصيغة-. والإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء هو ثمرة من ثمرات الاهتمام بنسق الرواة، والتمكن من معرفته بسعة الاطلاع وكثرة المراس؛ فسهل للعارف بذلك تمييز الأسانيد المخالفة لنسق الرواة وترتيب محيئهم في عامة الأسانيد، ومن ثم استنكارها.

(1) ص: 81.

(2) أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص: 119.

(3) ص: 82.





الإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

وَيُعَدُّ الإعلال بالسند الذي لا يجيء قرينةً من جملة القرائن الدالة على علة في الحديث،
ووسيلةً من الوسائل المعينة على كشفها، والوقوف عليها.

ونشير هنا إلى أن الموضوع يُلحق بعلم عِلل الحديث من حيث استخدام المتقدمين
- لا سيما الإمام أبي حاتم - الإعلال به، وذلك لاشتغال المصنفات المتقدمة في علم العِلل
على العِلل الظاهرة والخفية، فموضوع هذه القرينة وتطبيقاتها ليست خاصة بأوهام الرواة
الثقات، بل جلّ الأسانيد المعلّة بها واهية، وفيها عِلل ظاهرة.

المطلب الثالث:

الأحاديث المعلّة بالسند الذي لا يجيء في كتاب العلل لابن أبي حاتم

نورد في هذا المطلب الأحاديث التي أعلّها الإمام أبو حاتم الرازي - رحمه الله - بكون
إسنادها لا يجيء، مرتبةً حسب ورودها في كتاب العِلل، مع تخريجها، والتعليق عليها بما
تيسر.

• الحديث الأول:

قال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي وحدثنا عن محمد بن يحيى بن حسان، عن أبيه،
عن مسكين أبي فاطمة، عن حوشب، عن الحسن؛ قال: كان أبو أمامة يروي عن رسول
الله ﷺ: (إن الغسل يوم الجمعة ليسل الخطايا من أصول الشعر استللاً).

فقال أبي: هذا منكر، الحسن عن أبي أمامة لا يجيء، ووهن أمر مسكين عندي بهذا
الحديث»⁽¹⁾.

وكرر ابن أبي حاتم رواية الحديث نفسه بلفظ: «وسألت أبي عن حديث رواه يحيى بن
حسان، عن مسكين أبي فاطمة، عن حوشب، عن الحسن؛ قال: كان أبو أمامة يروي عن
رسول الله ﷺ: (إن الغسل يوم الجمعة يسيل الخطايا من أصول الشعر استللاً). فسمعت أبي
يقول: هذا حديث منكر.

ثم قال: الحسن عن أبي أمامة! لا يجيء هذا إلا من لين مسكين»⁽²⁾.

(1) ج: 2، ص: 535، (570).

(2) ج: 2، ص: 580، (608).





تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير من طريق مسكين أبي فاطمة به: (7996).

التعليق على الحديث:

استنكر أبو حاتم رواية الحسن عن أبي أمامة، فأعلَّ السند بمخالفته نسق الرواة، وصرَّح عن ذلك في الرواية الأولى بقوله: (الحسن عن أبي أمامة لا يجيء)، واكتفى في الرواية الثانية بالاستنكار، فقال: (الحسن عن أبي أمامة! -استنكاراً-)، ثمَّ عزا هذا الوهم إلى مسكين أبي فاطمة.

ومن رجال إسناد الحديث مسكين أبي فاطمة وقد اختلف النقاد في توثيقه وتضعيفه، ووهن عند أبي حاتم بروايته هذا الحديث -كما تقدم-، وفي السند أيضاً الحسن وهو ثقة مدلس كثير الإرسال⁽¹⁾، إلا أن دراسة مسألة سماع الحسن من أبي أمامة والتأكد من اتصال أو انقطاع السند بينهما في هذا الحديث ليس مقصوداً بذاته، لأن الإعلال بمخالفة نسق الرواة سببه غرابة التركيبة الإسنادية لا مجرد الانقطاع -وإن كان فيه ما يؤمِّن بنفي السماع-، وقد يُعلَّ الحديث المصرح فيه بالتحديث والسماع إذا شذت تركيبته، وتكون نسبة الخطأ لمن دون الراويين المذكورين، وفي الحديث ما يدل على هذا الأمر.

فقد عبَّ الألباني على إعلال أبي حاتم لهذا الحديث في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، فقال: «وهذا تضعيف لين -يقصد قول أبي حاتم: ووهن أمر مسكين عندي بهذا الحديث-؛ فإن الحديث الذي أشار إليه قد رواه أبو فاطمة عن حوشب عن الحسن قال: كان أبو أمامة يروي عن رسول الله ﷺ... فذكره؛ وهو مخرج في الضعيفة (1802)، وتضعيفه بهذا الحديث فيه نظر عندي؛ لأنه لا ذنب له فيه؛ إنما هو راو، والعلة فيه من الحسن -وهو البصري-؛ فإنه لم يصرح بسماعه»⁽²⁾.

وفي تعقيبه نظر؛ إذ استبعد الألباني أن يكون مسكين أبو فاطمة هو سبب مجيء الإسناد بهذا التركيب، وعزا الخطأ إلى الحسن لعدم تصريحه بالسماع، مع أن أول ما يتبادر إلى الذهن عند دراسة اتصال السند من انقطاعه هو النظر في صيغة التحديث

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: 197.

(2) ج: 7، ص: 1040.





الإعلال بقريضة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

عند وجود مدلس في الإسناد، والبحث عن وجود طريق فيه تصريح بالسماع، لكن الإمام أبا حاتم ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك لغرابة التركيبة الإسنادية، وكأنه يرى أن الحسن لم يدلس عن أبي أمامة وإن دلس عن غيره، فبحث في بقية الإسناد عمن يُحتمل وقوع الخطأ منه، ومن هو أقل رجال الإسناد رتبة في الضبط، ثم عزا الوهم إلى مسكين. ولعلّه أيضاً صرّح بمن يرى أن الوهم وقع منه -مسكين أبي فاطمة-، دفعاً لنسبة سبب تضعيف الحديث إلى تدليس الحسن. والله -تعالى- أعلم.

ومن جهة أخرى فإن إعلال الرواية بعننة الحسن مطلقاً غير صحيح، لأن الحسن وُصف بالتدليس لروايته عمّن عاصره ولم يلقه، فيكفي لقبول روايته ثبوت لقائه بشيخه الذي عنعن عنه ولو مرة⁽¹⁾.

وعند البحث عن ورود أسانيد فيها الحسن عن أمامة، لم نجد سوى هذا الإسناد، وإسناد آخر وإياه رواه ابن ماجه في سننه، قال: «حدثنا هارون بن عبد الله الحمّال، حدثنا ابن أبي فُديك عن الخليل بن عبد الله، عن الحسن عن علي بن أبي طالب وأبي الدرداء وأبي هريرة وأبي أمامة الباهلي وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر بن عبد الله وعمران بن الحصين، كلهم يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أرسل بنفقة في سبيل الله، وأقام في بيته، فله بكل درهم سبع مئة درهم، ومن غزا بنفسه في سبيل الله، وأنفق في وجهه ذلك، فله بكل درهم سبع مئة ألف درهم، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾⁽³⁾، ففي سننه الخليل بن عبد الله وهو مجهول لا يُعرف، قال ابن حجر -رحمه الله-: «وقال صاحب الكمال: (الخليل بن عبد الله روى عن: علي، وأبي الدرداء، وأبي هريرة، وأبي أمامة الباهلي، وعبد الله بن عمرو، وجابر، وعنه: ابن أبي فُديك، وهذا خطأ، لم يدرك ابن أبي فُديك أحداً من أصحاب هؤلاء)، قلت - (أي: ابن حجر): قرأت بخط ابن عبد الهادي: الخليل بن عبد الله المذكور روى عن الحسن عن هؤلاء هذا الحديث، وهو حديث منكر، والخليل بن عبد الله لا يعرف. انتهى. وكذا قال الذهبي⁽⁴⁾ في

(1) يُنظر: روايات المدلسين في صحيح البخاري، ص: 144 - 146.

(2) البقرة 261.

(3) أبواب الجهاد، باب فضل النفقة في سبيل الله - تعالى - (2761).

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج: 1، ص: 667.





الخليل هذا، وقال المنذري في الترغيب والترهيب⁽¹⁾ له: لا أعرفه بعدالة ولا جرح، قال: وقد روى ابن أبي حاتم هذا الحديث⁽²⁾ من طريقه، قال: عن الحسن عن عمران حَسْبُ⁽³⁾.

• الحديث الثاني:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه أسد بن موسى، عن إسرائيل، عن سِمَاك، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: جاءنا النبي ﷺ يوماً فقال: هل عندكم من طعام؟، قلت: لا، فقال: إذن أصوم اليوم. ثم دخل يوماً آخر فقال: هل عندكم من طعام؟، قلت له: قد أهدي إليّ حيس، فقال: إذن أفطر، وقد كنت فرضت الصوم.

فقال أبي: هذا حديث منكر، سَمَاك عن عائشة بنت طلحة لا يجيء، لعله دخل له حديث في حديث⁽⁴⁾».

تخريج الحديث:

أخرج هذا الطريق عبد الرزاق في مصنفه (7792) عن إسرائيل، به.

وجاء الحديث من طرق أخرى صحيحة، أصحها ما أخرجه مسلم (1156) وغيره، من طريق طلحة بن يحيى، عن عائشة بنت طلحة، به.

وأخرجه النسائي (2330) من طريق سَمَاك، عن رجل، عن عائشة بنت طلحة، به.

التعليق على الحديث:

أعلَّ أبو حاتم هذا الحديث بقوله: هذا حديث منكر، سَمَاك، عن عائشة بنت طلحة لا يجيء، ورجَّح أن سبب الخطأ هو دخول حديث في حديث.

وسئل الدراقطني عن الحديث، فقال: «يرويه طلحة بن يحيى بن طلحة، واختلف عنه؛ فرواه الثوري، وشعبة، وزائدة، ويحيى القطان، وإسماعيل بن زكريا، وابن عيينة، وأبو

(1) ج: 2، ص: 162، ولفظ المنذري: «ولا يحضرني فيه جرح ولا عدالة ... ورواه ابن أبي حاتم عن الحسن عن عمران فقط».

(2) في تفسيره ج: 2، ص: 515، (2730).

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج: 3، ص: 167.

(4) ج: 3، ص: 85 - 86، (711).





الإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

معاوية، ووكيعة، وأبو أسامة، وعبد الله بن داود الخريبي، عن طلحة بن يحيى، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة.

وكذلك روي عن سماك بن حرب، عن رجل من آل طلحة، وهو طلحة بن يحيى، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة... إلخ»⁽¹⁾.

وقد تابع عبد الرزاق الصنعاني أسد بن موسى في روايته عن إسرائيل بالإسناد المعلن. فالظاهر أن الخطأ وقع من إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، فأسقط طلحة بن يحيى، فجاءت رواية سماك عن عائشة بنت طلحة مخالفة لعامة الأسانيد.

• الحديث الثالث:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه أبو خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن عبد الكريم بن مالك، عن عكرمة، عن أنس، عن النبي ﷺ: أنه قال لرجل يسوق بدنة: اركبها؟

قال أبي: عكرمة، عن أنس: ليس له نظام، وهذا حديث لا أدري ما هو!»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرج الحديث من هذا الطريق أبو يعلى في مسنده (3625).

وفي إسناده أبو خالد الأحمر وهو سليمان بن حيان الأزدي الكوفي (ت189هـ أو 190هـ): قال فيه ابن حجر: صدوق يخطئ⁽³⁾.

التعليق على الحديث:

أعلّ أبو حاتم هذا الحديث لكون رواية عكرمة عن أنس غير معروفة، فقال: «عكرمة عن أنس: ليس له نظام». وبالبحث في الأسانيد عامة عن رواية عكرمة عن أنس، وقفنا على إسناد واحد عدا الإسناد المذكور، وقد أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (519)، قال: حدثنا عمر بن عبد الله بن الحسن الأصبهاني، حدثنا سلمة بن شبيب، حدثنا إبراهيم

(1) الدراقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج: 15، ص: 163.

(2) ج: 3، ص: 210 - 211، (805).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: 284.





بن الحكم بن أبان، حدثني أبي، عن عكرمة، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من عاد مريضاً خاض في الرحمة حتى يبلغه فإذا قعد عنده غمرته الرحمة». ثم قال: «لم يروه عن عكرمة إلا الحكم، تفرد به إبراهيم»⁽¹⁾.

وإبراهيم بن الحكم بن أبان ضعيف⁽²⁾، فلا يقبل تفرده.

• الحديث الرابع:

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه محمد بن بشار؛ قال: حدثنا محمد بن خالد بن عثمة؛ قال: حدثنا سعيد بن بشير الدمشقي، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي الشعثاء، عن يونس بن شداد: أن رسول الله ﷺ قال: «أيام التشريق: إنها أيام أكل وشرب». قال أبي: هذا إسناد مضطرب؛ أبو قلابة عن أبي الشعثاء لا يجيء؛ وذاك أن الذي يعرف: أبو الشعثاء جابر بن زيد، وأبو قلابة عن جابر بن زيد يستحيل، ويونس بن شداد لا نعرفه»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه من طريق محمد بن خالد بن عثمة، به: أحمد بن حنبل في مسنده (16977).

التعليق على الحديث:

أعلّ أبو حاتم الحديث لكون رواية أبي قلابة عن أبي الشعثاء لا تجيء، ثم سَمَّى أبا الشعثاء وأكّد على أن رواية أبي قلابة عنه لا تجيء باستخدام صيغة أخرى تحمل المعنى نفسه، وهي قوله: «وَأَبُو قلابة عن جابر يستحيل»، وصنّيعه هذا يؤكد على أن قوله (لا يجيء) بمعنى: ليس له ورود.

وأبان أيضاً عن علة ظاهرة في الإسناد وهي جهالة يونس بن شداد.

وفي السند أيضاً سعيد بن بشير الدمشقي وقد اختلف في توثيقه وتضعيفه، ومحمد بن

(1) ج: 1، ص: 314.

(2) قال ابن حجر: ضعيف وصل مراسيل. تقريب التهذيب ص: 127.

(3) ج: 3، ص: 251 - 252، (839).





الإعلال بقريئة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

خالد بن عثمة أيضاً صدوق يخطئ⁽¹⁾، وأبو قلابة كان كثير الإرسال⁽²⁾.

ولم نجد رواية لأبي قلابة عن جابر بن زيد سوى هذا الإسناد.

• الحديث الخامس:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه يحيى بن حمزة، عن المطعم بن المقدام، عن الحسن بن أبي الحسن؛ أن معاوية قال لابن الحنظلية: حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة؟

قال أبي: هذا عندي وهم؛ رواه أبو إسحاق الفزاري، عن المطعم بن المقدام، عن جسر بن الحسن، عن يعلى بن شداد، عن سهل بن الحنظلية، عن النبي ﷺ؛ وهذا أشبه.

قلت لأبي: فلم لم تحكم للحديث المرسل؟

فقال: المطعم عن الحسن ليس له معنى؛ لم يسمع منه. والحسن البصري عن سهل بن الحنظلية لا يجيء، وأبو إسحاق الفزاري أحفظ وأتقن من يحيى بن حمزة»⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرج الحديث من هذا الطريق الطبراني في المعجم الكبير (5623)، قال: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا يحيى بن حمزة، به.

وللحديث متابعات وشواهد في الصحيحين وغيرهما.

التعليق على الحديث:

أوضح أبو حاتم الرازي أن السند المذكور وهم، وأن الحديث اختلف فيه على المطعم بن المقدام، فرواه عنه يحيى بن حمزة، وأبو إسحاق الفزاري، كلُّ بسند. وأعلَّ طريق يحيى بن حمزة، لثلاثة أسباب؛ الأول: نفي سماع المطعم عن الحسن، والثاني: عدم مجيء

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: 506.

(2) المصدر السابق، ص: 339.

(3) ج: 3، ص: 352 - 353، (926).





الحسن عن ابن الحنظلية. والثالث: تقدم أبي إسحاق على يحيى في الحفظ والإتقان.
ومغايرته في التعبير عن السببين الأول والثاني يؤكد على أن مراده من قوله (لا يجيء) ليس مجرد نفي للسمع.
ولم نقف على رواية للحسن عن سهل بن الحنظلية في غير هذا الإسناد.

• الحديث السادس:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن ثوبان، عن النبي ﷺ: «أنه كان في جنازة، فأتي بدابة، فأبى أن يركبها، فلما انصرف أتي بدابة فركب، فقالوا له الذي أتاه بالدابة أولاً: أنزل في شيء؟ قال: لا، ولكن لم أكن لأركب والملائكة يمشون».

قال أبي: هذا حديث خطأ، ليس الحديث من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبو سلمة عن ثوبان لا يجيء؛ إنما هذا حديث يرويه أبو سلام، عن ثوبان، ويحيى بن أبي كثير يروي عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، فيحتمل أن يكون أخذه عن زيد، عن أبي سلام، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، وأسقط زيدا من الوسط، أو لم يحفظ عنه.

ولا أعلم روى أبو سلمة عن ثوبان إلا حديثاً يرويه أبو سعد البقال - وهو حديث منكر - عن أبي سلمة، عن ثوبان، عن النبي ﷺ قال: من شهد أن لا إله إلا الله⁽¹⁾.

قال أبي: وأبو سعد البقال لا أعلم سمع من أبي سلمة، ولا من أبي سلام، وإذا رأيت الرجل لا يروي عنه الثوري - وأراه قال: وشعبة - وقد أدركاه، فما ظنك به؟!⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرج هذا الحديث أبو داود في سننه: كتاب الجنائز، باب الركوب في الجنازة، (3177).
والحاكم في المستدرک: كتاب الجنائز، (1314)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط

(1) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (1441).

(2) ج: 3، ص: 553 - 555، (1078).





الإعلاء بقريئة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

الشيخين، ولم يخرجاه، وله شاهد بلفظ أشفى من هذا»⁽¹⁾.

والبيهقي في السنن الكبرى: جماع أبواب المشي بالجنابة، باب الركوب عند الانصراف من الجنابة، (6854).

وأخرجه البزار في مسنده: (4191)، وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن ثوبان بهذا الإسناد، وهو حسن الإسناد، ولا نعلم كلامه جاء به أحد غيره بإسناد متصل.

وقد رواه عامر بن يساف، عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا⁽²⁾؛ لم يقل: عن أبي سلمة، ولا ثوبان. ومعمّر أثبت من عامر بن يساف»⁽³⁾.

كلهم -أبو داود، والحاكم، والبيهقي، والبزار- عن عبد الرزاق، به.

التعليق على الحديث:

أعلّ أبو حاتم هذا الحديث لعدم مجيء أبي سلمة عن ثوبان، وهذا هو الحديث الوحيد الذي أعلّ بقريئة السند الذي لا يجيء ورجاله كلهم ثقات، لكن وقع في نفسه شيء لغرابة الإسناد.

ثم قال: «ولا أعلم روى أبو سلمة عن ثوبان إلا حديثاً يرويه أبو سعد البقّال -وهو حديث منكر-»، وقوله هذا يثبت أن مراده من عبارة فلان عن فلان لا يجيء، هو عدم مجيئهما على نسق في عامة الأسانيد الصحيحة، وقد يجيء في أسانيد لا يرى صحتها.

ووقفنا على سند آخر يرويه أيضاً أبو سعد البقّال، وفيه رواية أبي سلمة عن ثوبان، أخرجه الترمذي في سننه، قال: حدثنا أبو سعيد الأشج، قال: حدثنا عقبة بن خالد، عن أبي سعد سعيد بن المَرزُبَان، عن أبي سلمة، عن ثوبان، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: من قال حين يمسي: رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، كان حقاً على

(1) ج: 1، ص: 507.

(2) أخرجه في المسند: (4192).

(3) ج: 10، ص: 125.





الله أن يرضيه»⁽¹⁾، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»⁽²⁾.

وسعيد بن المرزبان هو أبو سعد البقال، وهو ضعيف مدلس⁽³⁾.

• الحديث السابع:

قال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي وحدثنا عن إسحاق بن بهلول الأنباري، عن الحسن بن علي بن عاصم، عن الأوزاعي، عن واصل، عن أبي قلابه: أنه كان لا يرى بأساً أن يستقرض الرجل الخبز من الجيران؛ أو قال: الرغيف.

قال أبي: الحسن بن علي بن عاصم مات قديماً، لم يدركه، وهو شيخ. وهذا الحديث لا أدري كيف هو! واصل عن أبي قلابه لا يجيء، ولا أعلم أحداً روى هذا عن الأوزاعي غيره»⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

لم نقف على من أخرج هذا الحديث سوى ابن أبي حاتم.

التعليق على الحديث:

أعلَّ أبو حاتم الحديث بثلاث علل: بالانقطاع، وعدم مجيء واصل عن أبي قلابه، وبالتفرد.

ولم نجد رواية لواصل عن أبي قلابه.

• الحديث الثامن:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن أبان الوراق، عن حفص بن عمر البرجمي، عن عبد الله بن عيسى، عن عمارة بن راشد، عن عبادة بن نسي، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: لا تطلقوا النساء إلا عن ريبة؛ فإن الله -تعالى- يكره الذواقين والذواقات.

(1) أبواب الدعوات، باب ما جاء في الدعاء إذا أصبح وإذا أمسى، (3389).

(2) ج: 5، ص: 331.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: 274.

(4) ج: 3، ص: 599، (1117).





الإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

قال أبي: عبادة عن أبي موسى لا يجيء»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرج هذا الحديث الطبراني في المعجم الأوسط (7848)، عن محمود بن محمد الواسطي، عن وهب بن بقية، عن محمد بن عبد الملك، عن عمرو بن قيس الملائي، عن عبد الله بن عيسى، به. وقال: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن قيس إلا محمد بن عبد الملك، تفرد به وهب بن بقية»⁽²⁾.

التعليق على الحديث:

أعلّ أبو حاتم الحديث لعدم مجيء رواية عبادة عن أبي موسى، وفي إسناد ابن أبي حاتم حفص بن عمر البرجمي وهو مجهول الحال⁽³⁾. أما إسناد الطبراني ففيه محمد بن عبد الملك، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يعتبر حديثه إذا بين السماع في خبره في روايته فإنه كان مدلساً يخطيء»⁽⁴⁾، وهو في التدليس من المرتبة الثالثة⁽⁵⁾، ورتبته عند ابن حجر: مقبول⁽⁶⁾، وقد تفرد بالرواية عن عمرو بن قيس، ولم يصرح بالسماع.

أما عن رواية عبادة عن أبي موسى في سائر الأسانيد، فقد وقفنا على رواية واحدة أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (1134)، قال: حدثنا وكيع، عن مغيرة بن زياد، عن عبادة بن نسي، عن أبي موسى قال: «لأن أموت ثم أنشر أحب إلي من أن ترى عورتي». وفي السند المغيرة بن زياد؛ «وثقه ابن معين وجماعة، وقال أحمد: منكر الحديث»⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: «صديق له أو هام»⁽⁸⁾.

(1) ج: 4، ص: 98 - 99، (1284).

(2) ج: 8، ص: 24.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: 210.

(4) ج: 9، ص: 49.

(5) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص: 44.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: 524.

(7) قاله الذهبي في الكاشف، ج: 2، ص: 285.

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: 572.





• الحديث التاسع:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه عبد الرحيم بن سليمان الرازي، عن أبي أيوب الأفرقي، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ: أنه نهى عن أكل المُجَنَّمَةِ، والنُّهْيِ، والخُطْفَةِ، وعن أكل كل ذي ناب من السباع.

والمُجَنَّمَةُ: التي تُصَبَّر بالنَّزْل.

قال أبي: «سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء لا يستوي»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرج هذا الحديث ابن أبي شيبة في مسنده، (50)، به.

وأخرجه الترمذي في سننه: أبواب الأُطعمة، باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة، (1437)، عن أبي كريب، به. وقال: «وفي الباب عن عرياض بن سارية، وأنس، وابن عمر، وابن عباس، وجابر، وأبي هريرة. حديث أبي الدرداء حديث غريب»⁽²⁾.

وأخرجه البزار في مسنده (4091)، عن أبي كريب وغيره، به. وقال: «وهذا الحديث قد روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- نحو كلامه من وجوه، وأبو الدرداء فمن أعلى من روى ذلك عن رسول الله ﷺ فلذلك ذكرنا حديث أبي الدرداء لجلالته ولم نعد كل ما روي عن رسول الله ﷺ من هذا الوجه بهذا اللفظ إلا أن يغير لفظاً، أو يزيد شيئاً وإسناده حسن، ولا نعلم روى سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء غير هذا الحديث، ولا روى هذا الحديث عن صفوان بن سليم إلا أبو أيوب وروى عن أبي أيوب هذا عبد الرحيم، وابن أبي زائدة»⁽³⁾.

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (8688): عن ابن عيينة، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن يزيد السعدي قال: «سألت ابن المسيب عن أكل الضبع؟ فقال: إن أكلها لا يصلح، فقال شيخ عنده: إن شئت حدثتك ما سمعت من أبي الدرداء قال: إنه

(1) ج: 4، ص: 422 - 423، (1535).

(2) ج: 3، ص: 123.

(3) ج: 10، ص: 30 - 31.





الإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

قال: سمعته يقول: نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن كل ذي نهبية، وعن كل خُطْفَةٍ -يعني ما قطع عن الحي- وعن كل مُجْتَمَةٍ، وعن أكل كل ذي ناب من السباع، قال سعيد: صدقت».

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، قال: حدثنا يحيى، عن سفيان، به -بالإسناد السابق-.

التعليق على الحديث:

أعلَّ أبو حاتم الحديث بقوله: «سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء لا يستوي»، وجمع طرق الحديث تبين أن بين سعيد وأبي الدرداء راوٍ مبهم.

وقد سئل الدارقطني عن الحديث فقال: «يرويه سهيل بن أبي صالح بن عبد الله بن يزيد السعدي أنه سأل سعيد بن المسيب، عن الضبع، فقال: شيخ عنده، حدثنا أبو الدرداء، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وصدقه سعيد».

ورواه صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء، تفرد به أبو أيوب الأفرقي، عن صفوان. قاله عبد الرحيم بن سليمان عنه، وحديث سهيل بن أبي صالح، كأنه أشبه بالصواب، ولا يثبت سماع سعيد من أبي الدرداء، لأنهما لم يلتقيا»⁽¹⁾.

• الحديث العاشر:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه ابن جَمِير، قال: حدثنا شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: المرء في القرآن كفر».

قال أبي: هذا حديث مضطرب، ليس هو صحيح الإسناد؛ عروة عن أبي سلمة: لا يكون، وشعيب مجهول»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرج الحديث من طريق محمد بن جَمِير، به: الطبراني في المعجم الأوسط (4212)، وفي المعجم الصغير (574)، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا شعيب

(1) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج: 6، ص: 203.

(2) ج: 4، ص: 660، (1714).





بن أبي الأشعث، تفرد به: محمد بن حمير».

وللحديث متابعات وشواهد.

التعليق على الحديث:

أعلّ أبو حاتم الحديث بالسند الذي لا يجيء، وعبر عن ذلك بصيغة: فلان عن فلان: لا يكون، واستنكر رواية عروة عن أبي سلمة، وتفرد بروايته محمد بن حمير عن مجهول. ولم تجيء رواية عروة عن أبي سلمة إلا في هذا الإسناد.

• الحديث الحادي عشر:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن سليمان، عن أبي جعفر الرازي، عن الضحاك، في قوله: (مدهامتان)⁽¹⁾؛ قال: «سوداوان من الري».

قال أبي: أبو جعفر، عن الضحاك: لا يستوي⁽²⁾.

تخريج الحديث:

لم نقف على رواية هذا الوجه عند غير ابن أبي حاتم.

وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (34051)، قال: حدثنا إسحاق بن سليمان، عن أبي سنان عن الضحاك، قال: سوداوان من الري.

التعليق على الحديث:

أعلّ أبو حاتم الحديث بعدم مجيء أبي جعفر عن الضحاك. وبالنظر إلى سند ابن أبي شيبه يتبين بأن الحديث وقع عن ابن أبي حاتم على غير وجهه الصحيح، فأبدل أبو جعفر بأبي سنان.

ولم نقف على رواية لأبي جعفر الرازي عن الضحاك سوى هذا الحديث. والله أعلم.

(1) سورة الرحمن 64.

(2) ج: 4، ص: 694 - 695، (1742).





الإعلال بقريئة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

• الحديث الثاني عشر:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه أبو سعيد الأشج، عن الحسن بن عيسى الحنفي، عن معمر، عن الزهري، عن أبي حازم، عن ابن عباس؛ قال: بينا رسول الله ﷺ بالمدينة إذ قال: الله أكبر! الله أكبر! جاء نصر الله، وجاء الفتح، وجاء أهل اليمن؛ قوم نقية قلوبهم، لينة طاعتهم؛ الإيمان يمان، والفقه يمان، والحكمة يمانية.

قال أبي: هذا حديث باطل، ليس له أصل؛ الزهري عن أبي حازم لا يجيء»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرج الحديث من طريق الحسين بن عيسى، به:

ابن حبان في صحيحه (7298).

وأبو يعلى في مسنده (2505)، ومن طريقه الهيثمي في المطالب العالبة (4188)، وقال: «وقال البزار: حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا حسين، فذكره، وقال: لم يسند الزهري عن أبي حازم غير هذا. قلت - (أي: الهيثمي) -: حسين ضعيف»⁽²⁾.

التعليق على الحديث:

حكم أبو حاتم على الحديث بأنه باطل ليس له أصل. وذكر أن رواية الزهري عن أبي حازم لا تجيء.

وبالبحث عن رواية الزهري عن أبي حازم في غير هذا الإسناد، وقفنا على رواية واحدة أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (578)، قال: حدثنا موسى بن هارون، وزكريا بن يحيى الساجي، قالوا: ثنا محمد بن عزيز الأيلي، ثنا سلامة بن روح، عن عقيل، وخالد، عن ابن شهاب، أخبرني أبو حازم، عن سهل بن سعد، قال: قال لي أبو أسيد الساعدي بعدما ذهب بصره: «يا ابن أخي لو كنت أنا وأنت الآن ببدر ثم أطلق الله لي بصري، لأريتك الشعب الذي خرجت علينا منه الملائكة غير شك ولا تمار».

(1) ج: 5، ص: 261 - 262، (1968).

(2) ج: 17، ص: 130.





وفي إسنادها سلامة بن روح عن عُقَيْل، قال ابن حجر في ترجمة سلامة: «ابن أخي عُقَيْل ابن خالد ... صدوق له أوهام، وقيل: لم يسمع من عمه وإنما يحدث من كتبه»⁽¹⁾. وترجم له ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، وأخرج عدداً من أحاديثه عن عقيل، ثم قال: «وهذه الأحاديث عن عقيل، عن الزهري كتاب نسخة كبيرة يقع في جزأين وفيها عن عقيل، عن الزهري أحاديث أنكرت من حديث الزهري بما لا يرويه غير سلامة عن عقيل عنه من ذلك حديث، عن الزهري، عن أبي حازم عن سهل بن سعد، ولا يُعرف للزهري، عن أبي حازم إلا من هذه النسخة»⁽²⁾.

• الحديث الثالث عشر:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه أيوب بن سويد، عن أسامة بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن سراقبة بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (خيركم المدافع عن عشيرته ما لم يَأْثَمَ).

قال أبي: روى ابن وهب، عن أسامة بن زيد؛ قال: سمعت سعيد بن المسيب - ولم أسمع منه غيره - يقول: لا ربا إلا فيما يكال ويوزن مما يؤكل ويشرب.

قال أبي: فقد أفسد هذا الحديث حديث أيوب، وقد كنت أسمع منذ حين يُذكر عن يحيى بن معين أنه سُئل عن أيوب بن سويد، فقال: ليس بشيء. وسعيد بن المسيب عن سراقبة لا يجيء، وهذا حديث موضوع، بآية⁽³⁾ حديث الواقدي»⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرج هذا الحديث أبو داود في سننه: أبواب النوم، باب في العصبية (5120)، وقال: «أيوب بن سويد ضعيف»⁽⁵⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: 296.

(2) ج: 4، ص: 332.

(3) قال الدكتور عبد الله الرحيلي في كتابه الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره الحديثية 264: «وقد استخدم المحدثون هذه اللفظة للمقايضة بين المحدثين والموازنة بينهم وتنشبه بعضهم ببعض، فيقولون: فلان من بآية فلان، وفلان ليس من بآية فلان».

(4) ج: 5، ص: 464، (2117).

(5) ج: 4، ص: 331.





الإعلاء بقريئة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: (6993)، والمعجم الصغير: (1020)، وقال في الصغير: «لم يروه عن أسامة إلا أيوب»⁽¹⁾.

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة: (3599).

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان: باب صلة الرحم، (7605).

كلهم (أبو داود، والطبراني، وأبو نعيم، والبيهقي) من طريق أيوب بن سويد، به⁽²⁾.

التعليق على الحديث:

أعلَّ أبو حاتم -رحمه الله- هذا الحديث لمجيء سعيد بن المسيب عن سراقه، وبَيَّن أن الوهم هو ممن دونهما؛ وذلك أن أسامة بن زيد لم يسمع من سعيد بن المسيب سوى حديث واحد، فالوهم إذاً من أيوب بن سويد الراوي عن أسامة. وقد قال فيه ابن حجر -رحمه الله-: «صدوق يخطئ»⁽³⁾، وسبق تضعيف أبي داود له.

وقال المنذري: «في إسناده أيوب بن سويد، أبو مسعود الحِمَيري الشَّيباني، قدم مصر، وحَدَّث بها، قال أبو داود -في رواية ابن العبد-: أيوب بن سويد وهو ضعيف، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، كان يسرق الأحاديث، وقال عبد الله بن المبارك: اُرْمِ به، وتكلم فيه غير واحد.

وفي سماع سعيد بن المسيب من سراقه المدلجي نظر؛ فإن وفاة سراقه كانت سنة أربع وعشرين على المشهور، ومولد سعيد بن المسيب: سنة خمس عشرة على المشهور.

وقد رُوي عن الإمام مالك: أن مولد سعيد بن المسيب: لثلاث سنين بقيت من خلافة عمر، وقُتل عثمان، وهو ابن أربع عشرة سنة، فيكون مولده -على هذا- سنة عشرين، أو إحدى وعشرين، فلا يصح سماعه منه، والله عز وجل أعلم⁽⁴⁾.

(1) وللحديث شواهد عند ابن قانع في معجم الصحابة (558)، وأبي نعيم في معرفة الصحابة (2469)، والبيهقي في شعب الإيمان (7606)، كلها بأسانيد واهية.

(2) ج: 2، ص: 197.

(3) ص: 157.

(4) المنذري، مختصر سنن أبي داود، ج: 3، ص: 414.





وأورد الألباني -رحمه الله- الحديث في السلسلة الضعيفة (182)، وحكم عليه بالوضع، ثم قال: «وهذا سند ضعيف جداً من أجل أيوب بن سويد ضعفه أحمد وأبو داود وغيرهما... والذي تقتضيه الصناعة الحديثية أن الحديث ضعيف جداً، لولا حكم أبي حاتم بوضعه فإنه إمام حجة، والله أعلم»⁽¹⁾.

وليس لسعيد بن المسيب رواية عن سراقه غير هذا الحديث فيما وقفنا عليه. والله أعلم.

• الحديث الرابع عشر:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه مسلمة بن علي، عن هشام بن حسان، عن عاصم، عن عبيدة السلماني؛ قال: لا ينبغي لمعلم الكتاب أن يضرب في أدب الغلام أكثر من أربع درّات، أو قال ستاً.

قال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو: هشام، عن ابن سيرين. وعاصم عن عبيدة لا يجيء»⁽²⁾.

تخريج الحديث:

لم نقف على من أخرج الحديث غير ابن أبي حاتم.

التعليق على الحديث:

استدل أبو حاتم الحديث على إعلال هذا الحديث بمجيء عاصم عن عبيدة، وبَيّن أن الخطأ هو إبدال عاصم بابن سيرين.

أما عن رواية عاصم عن عبيدة في سائر الأسانيد، فقد جاء في مصنف عبد الرزاق (15294)، قال: أخبرنا الثوري عن عاصم، في رجلين أتيا إلى عبيدة يختصمان إليه، فقال: أتؤامراني؟ قالوا: نعم. فقضى بينهما، قال سفيان: وإذا حكم رجلان حكماً فقضى بينهما فقضاؤه جائز إلا في الحدود.

لكن أخرج ابن أبي شيبة هذا الحديث في مصنفه (23352)، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا سفيان عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين قال جاء رجلان يختصمان إلى عبيدة فقال: أتؤامراني عليكما؟ قالوا: نعم، فقضى بينهما.

(1) ج: 1، ص: 331 - 332.

(2) ج: 6، ص: 95، (2350).





الإعلال بقريظة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

فيبدو أن ابن سيرين أسقط من إسناد عبد الرزاق، ولم نجد في غير هذين السندين رواية لعاصم عن عبيدة السلماني.

• الحديث الخامس عشر:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه أحمد بن محمد -من ولد سالم-، عن إبراهيم بن حمزة، عن معن بن عيسى، عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: من أبغض قريشاً أبغضه الله، ومن أحب قريشاً أحبه الله.

قال أبي: هذا حديث ليس له أصل؛ الزهري عن أبان بن عثمان لا يجيء»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

لم نقف على من أخرج الحديث من هذا الطريق سوى ابن أبي حاتم.

التعليق على الحديث:

استخدم أبو حاتم في إعلال الحديث صيغة فلان عن فلان لا يجيء، فقال: «الزهري عن أبان بن عثمان: لا يجيء»، وقال: «هذا الحديث ليس له أصل».

وسئل الدارقطني عن الحديث فقال: «وروي عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا يصح عن الزهري، والله أعلم»⁽²⁾.

وقد نفى أبو حاتم سماع الزهري من أبان، قال: «لم أختلف أنا وأبو زرعة وجماعة من أصحابنا أن الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً، وكيف سمع منه وهو يقول: بلغني عن أبان؟! لا أنه لم يدركه، قد أدركه ومن هو أكبر منه، ولكن لا يثبت له السماع منه»⁽³⁾.

(1) ج: 6، ص: 383، (2602).

(2) ج: 3، ص: 45.

(3) نقله عنه العلائي في جامع التحصيل، ص: 269.





الخاتمة:

- وفي ختام هذا البحث نذكر أهم النتائج التي وردت فيه، وهي كالآتي:
- بعد الاستقراء تبين أن أبا حاتم الرازي أعلّ خمسة عشر حديثاً بقرينة السند الذي لا يجيء.
 - يمكن تعريف السند الذي لا يجيء بأنه: وصف أو استنكار لرد سند عند عدم ثبوت رواية الراوي عن شيخه ومخالفة نسق الرواية.
 - يشترط في الإعلال بقرينة السند الذي لا يجيء: رواية راوٍ عمن لا تعرف روايته عنه، وأن تكون العلة في استنكار روايته مخالفة نسق الرواة في عامة الأسانيد الصحيحة.
 - يكون الوهم في جميع الأحاديث المعلّة بالسند الذي لا يجيء ممن دون الراوي الذي لم تعرف روايته عن شيخه لا من الراوي نفسه.
 - يعد الإعلال بالسند الذي لا يجيء من جملة قرائن التعليل.
 - استعمل أبو حاتم الرازي ست صيغ في التعبير عن السند الذي لا يجيء، وهي: فلان عن فلان لا يجيء، وفلان عن فلان! -استنكاراً-، وفلان عن فلان لا يستوي، وفلان عن فلان يستحيل، وفلان عن فلان: ليس له نظام، وفلان عن فلان لا يكون.
 - الإعلال بهذه القرينة في كتاب العلل لابن أبي حاتم لم يقتصر على أحاديث الحفاظ الثقات، بل اشتمل أحاديث لم تستوف سائر شروط الصحة، وفيها علل أخرى ظاهرة تقدح في صحة الحديث.
- كما نوصي الباحثين في تخصص الحديث بالاعتناء بالصيغ المتعددة التي استعملها العلماء في إعلال الحديث، واستقراء تطبيقاتها ودراساتها في أبحاث أخرى.
- هذا، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلّم.





الإعلاء بقريئة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393- 426)

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد بن حنبل (ت241هـ):
- المسند، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م).
- أبوبكر البزار (ت292هـ):
- المسند (البحر الزخار)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1988م/2009م)، ط1.
- أبو بكر بن أبي شيبة (ت235هـ):
- المسند، تحقيق عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، (الرياض: دار الوطن، 1997م)، ط1.
- المصنف، تحقيق كمال يوسف الحوت، (الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ)، ط1.
- البيهقي (ت458هـ):
- السنن الكبرى، تحقيق محمد عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م)، ط3.
- شعب الإيمان، (الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع / يومياي: الدار السلفية، 1423هـ/2003م)، ط1.
- معرفة السنن والآثار، تحقيق عبد المعطي قلججي، (كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية / دمشق وبيروت: دار قتيبة / حلب ودمشق: دار الوعي / المنصورة والقاهرة: دار الوفاء، 1412هـ/1991م)، ط1.
- الترمذي (ت279هـ):
- الجامع الكبير (السنن)، تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1419هـ/1998م).
- ابن أبي حاتم (ت327هـ):
- تفسير القرآن العظيم، تحقيق أسعد محمد الطيب، (السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419هـ)، ط3.
- علل الحديث، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد وخالد الجريسي، (مطابع الحميضي، 1427هـ/2006م)، ط1.
- الحاكم أبو عبد الله (ت405هـ):
- المستدرک على الصحيحين، تحقيق محمد عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1991م)، ط1.
- معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، (بيروت: دار الكتب العلمية ببيروت، 1397هـ/1977م)، ط2.
- ابن حبان البستي (ت354هـ):
- الثقات، (الهند: دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ/1973م)، ط1.
- الصحيح (التقاسيم والأنواع) بترتيب ابن بلان (ت739هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ/1988م)، ط1.





ابن حجر العسقلاني (ت852هـ):

- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)، تحقيق عاصم القريوتي، (عمّان: مكتبة المنار، 1403هـ/1983م)، ط1.
- تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، (المدينة النورة: دار اليسر، جدة: دار المنهاج، 1433/2012م)، ط3.
- تهذيب التهذيب، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ)، ط1.
- المطالب العالية يزوائد المسانيد الثمانية، (دار العاصمة ودار الغيث، 1419هـ)، ط1.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، حققه وعلق عليه نور الدين عتر، (دمشق: مطبعة الصباح، 1421هـ/2000م)، ط3.

الدارقطني (ت385هـ):

- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (الرياض: دار طيبة، 1405هـ/1985م)، ط1.
- أبو داود السجستاني (ت275هـ):
- السنن، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره، (دمشق وبيروت: دار الرسالة العالمية، 1430هـ/2009م)، ط1.
- ابن رجب الحنبلي (ت795هـ):
- شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبد الرحمن سعيد، (الزرقاء: مكتبة المنار، 1407هـ/1987م)، ط1.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق مجموعة من الباحثين، (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1417هـ/1996م)، ط1.
- الزرقى، عادل بن عبد الشكور:
- قواعد العلل وقرائن الترجيح، (دار المحدث للنشر والتوزيع، 1425هـ)، ط1.

زكي الدين المنذري (ت656هـ):

- الترغيب والترهيب، تحقيق إبراهيم شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ)، ط1.
- مختصر سنن أبي داود، تحقيق محمد صبحي حلاق، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1431هـ/2010م)، ط1.
- شمس الدين الذهبي (ت748هـ):
- الكاشف، تحقيق محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية/مؤسسة علوم القرآن، 1413هـ/1992م)، ط1.
- ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد الجاوي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ/1963م)، ط1.
- شمس الدين السخاوي (ت902هـ):
- فتح المغيب بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، (مصر: مكتبة السنة، 1424هـ/2003م)، ط1.





الإعلاء بقرينة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

ابن الصلاح (ت 643هـ):

- معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1423هـ/2002م)، ط1.

صلاح الدين العلائي (ت 761هـ):

- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي السلفي، (بيروت: دار عالم الكتب، 1407هـ/1986م)، ط2.

الطبراني (ت 360هـ):

- المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين).
- المعجم الصغير (الروض الداني)، تحقيق محمد شكور أمرير، (بيروت: المكتب الإسلامي / عمان: دار عمار، 1405هـ/1985م)، ط1.
- المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية)، ط2.

عبد الرزاق الصنعاني (ت 211هـ):

- المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (الهند: المجلس العلمي، 1403هـ)، ط2.

عبد الله بن ضيف الله الرحيلي:

- الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، دار الأندلس الخضراء.

ابن عدي الجرجاني (ت 365هـ):

- الكامل في ضعفاء الرجال، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م)، ط1.

عواد الخلف:

- روايات المدلسين في صحيح البخاري .. جمعها .. تخريجها .. الكلام عليها، (بيروت: دار البشائر الإسلامية).

عوض الله، طارق:

- الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، (القاهرة: دار ابن تيمية، 1417هـ/1998م)، ط1.

ابن قانع (ت 351هـ):

- معجم الصحابة، تحقيق صلاح بن سالم المصري، (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1418هـ)، ط1.

ابن ماجه القزويني (ت 273هـ):

- السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية).

محمد بن ناصر الألباني (ت 1420هـ):

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1422هـ/2002م).
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1412هـ/1992م).





صفية عبد الصمد محمد / عواد الخلف (393-426)

مسلم بن الحجاج (ت261هـ):

- الصحيح (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث).

النسائي (303هـ):

- السنن (المجتبى)، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ/1986م)، ط2.

أبو نعيم (ت430هـ):

- معرفة الصحابة، تحقيق عادل العزازي، (الرياض: دار الوطن للنشر، 1419 هـ/1998م)، ط1.

نور الدين عتر:

- لمحات موجزة في أصول علل الحديث، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1434هـ/2013م)، ط1.

أبو يعلى الموصلي (ت307هـ):

- المسند، تحقيق حسين سليم أسد، (دمشق: دار المأمون للتراث، 1404هـ/1984م)، ط1.





الإعلان بقرينة السند الذي لا يجيء من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (393-426)

Defects of the Prophetic Tradition: Clue of the “Never possible” Chain of Transmission in the Book ‘*Al-‘ilal*’ **by *Abu Hatam al-Razy***

Safiya Abdul Samad Muhammad

Awad Alkhalaf

College of Shari’a and Islamic Studies - University of Sharjah
Sharjah - U.A.E.

Abstract:

The science of the defects that affect the soundness of the prophetic tradition is one of the most ambiguous yet significant sciences of *hadith*. Therefore, Muslim scholars have paid crucial attention to this particular field throughout the history of Islamic heritage up to the present era. This paper aims to shed light on a clue that helps to discover defects of *hadith*. This clue is the phrase “never existed chain of transmission” or “never possible chain of transmission” that comes in the related context of *hadith* narration. The research has examined the above concept and its relationship to the sciences of *hadith* and has collected those *hadiths* that contain this statement in the book “*al-‘ilal*” by *Abu Hatam al-Razy*, with a view to examining and analyzing them. Using the descriptive and analytical method, the study found out that the “never existed chain of transmission” is a phrase that indicates rejection of the Hadith, opens further investigation on the chain of its narration, and shows that the defect lies in ignorance or suspicion about one of the *Hadith* reporters other than the main narrator.

Keywords: Defects of Hadith, Never Possible Chain of Transmission, “*A’ilal al hadith*” “*sanad allathi la yaji*”.

